رجال مال وأعمال طالبوا الحكومة المقبلة بفتح أبواب الاستثمار أمام الخليجيين والأجانب لدفع عجلة التنمية

الضرائب والنزاعات والروتين تعكر صفو الاستثمارات الكويتية في مصر

المشاريع الخليجية في مصر أثبتت نجاحها.. ولكن!

السويدي: "نافذة المستثمر" حل مناسب لمعالجة مشاكل الاستثمار الأجنبي في مصر

الصانع: مرونة القيادات ستحدد هوية الاستثمارات وتوجهاتها خلال الفترة المقبلة

الكاظمي: إعادة النظر في ملف تقييم الأراضي المبيعة للمستثمرين الأجانب

الحمود: ضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي وتنميته لأنه من القطاعات المدرة للدخل

د. مصطفى الشمالي

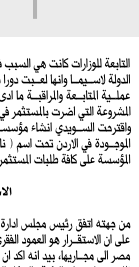

نجاة السويدي

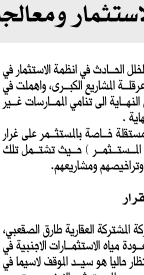

حامد الصانع

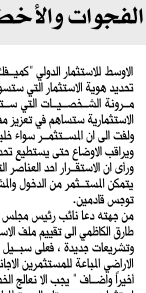

طارق الصقعبي

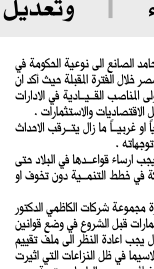

طارق الكاظمي

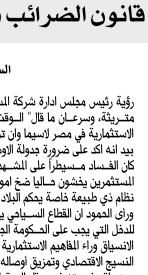

عبدالرحمن الحمود

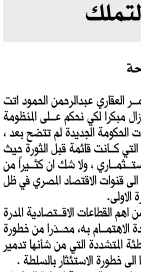

حجاج بوخضور

صلاح الطبطبائي

مصطفى الشمالي: يجب تعزيز الاستثمارات الخليجية وفق نظم شفافة بعيداً عن الفساد والعشوائية

الصقعبي: الحكومة المصرية المقبلة مطالبة بإعادة جدولة منظومة الاستثمار ومعالجة الفجوات والأخطاء

بوخضور: الحكومة الجديدة ملزمة بتحديد خارطة طريق للاستثمار وتعديل قانون الضرائب والتملك

كتبت - رباب الجوهري:

عندما تثار قضية الاستثمارات الاجنبية في مصر والسبل لتعزيزها تتباين الاراء عادة وتختلف فيما بينها، بين رجال المال والاعمال والخبراء وفقا لتوجهاتهم ورؤيتهم وخبراتهم السابقة .

العديد من الاقتصاديين والخبراء اتفقوا على ان الاستقرار هو اول مطلب يجب ان توفرة الحكومة المصرية لاستقطاب الاستثمارات الهاربة مرة اخرى على خلفية الاحداث السياسية التي بدات في 25 يناير 2011، مؤكدين ان النسيج الاستثماري في مصر شهد العديد من التغيرات منذ بداية تـطبيق سياسة "الانفتاح الإقـتصادي" عام 1974 ذات الطابع المؤسسي وحتى الان مـشيرين الى ان المرحلة المقبلة تـختلف تماما عما قـبلها لاسيما في ظـل قدوم حكومة محافظة ذات طابع خاص تختلف متطلباتها مقارنة بما سبقها من حكومات.

وفي هذا الاطار طالب فـريق من رجال المال والاعـمال بالتـريث في الحكم على مصير الاستثمارات الاجنبية في مصر مشيرين الى ان الـساحة باتت ملحة لاعادة سن القوانين ومنها الخصخصة والضرائب والتملك .

فريق اخر اكد ان القطاع السياحي يجب ان يسيطر على المشهد الاستثماري في مصر لاسيما وانه احد اهم الروافد الاقتصادية المدرة للدخل، فيما شدد البعض على اهمية فتح الحكومة المصرية ابوابها امام الاستثمارات الاجنبية لاسيما الخليجية وذلك لضخ سيولة الى عـروق السوق وتنشيط حركة الاموال ودفع عجلة التنمية.

اما الفريق الثالث فاكد ان المنظومة الاستثمارية في مصر لن تستقيم الا اذا تم حل المنازعات وتسوية الخلافات بين المستـثمرين الاجانب المستـحوذين على ممتلكات واصول والحكومة الراغبة في استرداد ممتلكاتها.

وزير المالية السابق د. مصطفى الشـمالي اشاد بالحكومة المـصرية الجديدة مشيرا الى ان ارتفاع مؤشر البورصة عقب الاعلان عن الرئيس الجديد يدق عن بداية عصر مشرق. مـشيرا الى ان حجم الاستثمار الضـخم في مصر، يدفعنا الى المحافظة على هذه الاستـثمارات، مؤكدا ان الاستثمارات الخليـجية عامة أمنة في مصـر، لم يمسها اي ضـرر، وان ما حدث هـو اضطراب في الجوانب التشغيلية وبعض المعوقات الامنية مـشيرا الى ان الامور ستعود الى نصابها قريبا . ودعـا الشمالي الحكومة المـصرية الى تسهيل القوانين والتـشريعات الخاصة بالمسـتثمر الاجنبي لاسيما الخليجي وذلك وفق نظام محـترم وشفاف بعيدا عن الفساد والعشوائية. ولفت الى اهمية ارساء قواعد الاستثمارات ذات الجدوى التي من الممكن ان تحقق ارباحاً لجميع شرائح المجتمع.

"نافذة المستثمر"

"الاسـتقرار على قـائمة اولويات المسـتـثمر" .. جاء ذلك في بـداية حديث رئيسة مجلس ادارة شـركة العربية لضمان الاستثـمار، نجاة السويدي، التي اكدت ان هناك مخاوف كبيرة حيـال النظام الاسلامي في مصر، بيد انها قالت ان تلك المخاوف في طريقها الى التبدد شـريطة توافر عنصر الثقـة وتطبيق القوانين السليمة التي يجب ان تفرض على الجميع دون استثناء .

لافتة الى ان هناك قـضايا واشكاليات عديدة يجب على الحـكومة المصرية ان تقوم بحلها اولا قبل ان تشرع في بناء نسيج اقـتصادي متكامل، مشيرة الى ان بعض المجموعات الاسـتثمارية قامت بالفعل برفع قـضايا قضائية ضد الحكومة المـصرية التي تطالبهم برد اسـتثمارات حصلوا عليـها خلال عـهد الرئيس السابق . واستكثرت السويدي بعض الممارسات القانونية التي كانت سائدة في مصر خلال الفترة المنصرمة وطالبت بتغييرها، قائلة: " انقسمت قوانين الاسـتثمار في مصر الى قسمين الاولى كانت تخـدم مصالح الكبار من فئـة ال(p.n.i.)) حيث لم تـكن تخضع لعين الرقـابة وانما لعين المحسوبية والرشوة والفساد، اما النـوع الثاني من القوانين فكانت تـطبق على ما دون هؤلاء من شريحة صغار المستثمرين دافعي الضرائب .

واكدت السويدي على جودة قوانين المستـثمر الاجنبي في مصر، ولكنها عابت على الية التطبـيق الى وصفتـها بالبدائية حـيث قالت ان الادارات الصغـيرة التابعة للوزارات كانت هي السبب في الخلل الـحادث في انظمة الاستثمار في الدولة لاسـيما وانها لعـبت دورا في عرقلـة المشاريع الكـبرى، واهملت في عمـلية المتابعـة والمراقبـة ما ادى في النـهاية الى تنامي الممـارسات غـير المشروعة التي اضرت بالمستثمر في النهاية .

واقترحت السـويدي انشاء مؤسـسة مستقلة خـاصة بالمستثـمر على غرار الموجـودة في الاردن تحت اسم (نافذة المسـتثـمر) حـيث تشتـمل تلك المؤسسة على كافة طلبات المستثمرين وتراخيصهم ومشاريعهم.

الاستقرار

من جهته اتفق رئيس مجلس ادارة شركة المشتركة العقارية طارق الصقعبي، على ان الاستقـرار هو العمود الفقري لعـودة مياه الاستـثمارات الاجنبية في مصر الى مجـاريها، بيد انه اكد ان الانتظار طاليا هو سيـد الموقف لاسيما في ظل عدم اتضـاح الرؤية بالشكل الذي يسمح للمستـثمر الاجنبي بـتحديد استراتيجيته الاستثمارية في مصـر. وقال "الصقعبي" الاستثمارات في مصر متـبددة ولا تـنضب والدليل على ذلك مواصلة العـديد من المسـتثمرين لمشاريعهم واسـتثماراتهم رغم ظروف الثورة حيث استغل بعـضهم الفرصة للاستحواذ على المزيد من العقارات التي تراجـعت اسعارها على خلفية الاحداث السيـاسـة غـير المسـتقـرة . ودعا الى ايجـاد حلول سـريعة لاشكاليات الاستثمارية والخلافات التي بدات تتجلى على سطح الساحة الاقتصادية خلال الفـترة الاخيرة جراء الاخـتلالات التي خلفها النظام السـابق مستشـهدا على سبيل المثال لا الحـصر بموضوع ممتلكات الدولة المباعة لمسـتثمرين اجانب باسعار زهيدة لا تضاهي فيهما الحـقيقية حيث قال، ان تلك القضية غاية في الحساسـية ويجب معالجتها بشكل عقلاني، مقـترحا ان يتم حلها عن طريق التسويات بين الطرفين لا يضر بكلاهما، لافتا في الوقت ذاته الى ان المستثمر لا ذنب له فيما ارتكبه غيره من اخطاء لاسـيما وان القاعدة الاستثمارية التي كانت سائدة حينهـا لم تكن قائمة على اسس قانونية سليمة، بيد انه عاد وقال " اما اذا ثبت للاطراف ان المستثمر حصل على الارضي او اقام مشاريع وهو يعلم ذلك فعليه ان يعـيد الاراضي والمشاريع المقتـصة واذا شق عليه ذلك فان القضاء سيقول كلمته في النهاية .

وطلب الصقعـبي الى القول " على الحكومة المصرية اعـادة جدولة منظومة الاستثـمار برمتهـا حتى يتسنى لها اكـتشاف الفجوات والاخـطار والممارسات الخاطئة وعليها ان تتلافاها في المستقبل .

المرونة

بدوره ذهب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة الكويت والشرق الاوسط للاستثمار الدولي "كيـفك" حامد الصانع الى نوعية الحكومة في تحديد هوية الاستثمار التي ستسود مصر خلال الفترة المقبلة حيث اكد ان مـرونة الشـخـصيات التي سـتـتولى المناصب القـيادية في الادارات الاستثمارية ستساهم في تعزيز مفاصل الاقتصاديات والاستثمارات .

ولفت الى ان المستـثمر سواء خليـجيا او غربيـا ما زال يترقب الاحداث ويراقب الاوضاع حتى يستطيع تحديد توجهاته .

ورأى ان الاستقـرار احد العناصر التي يجب ارساء قواعـدها في البلاد حتى يتمكن المستـثمر من الدخول والمشاركة في خطط التنمـية دون تخوف او توجس قادمين.

من جهته دعا نائب رئيس مجلس ادارة مجموعة شركات الكاظمي الدكتور طارق الكاظمي الى تقييم ملف الاستثـمارات قبل الشروع في وضع قوانين وتشريعات جديدة ، فعلى سـبيل المثال يجب اعادة النظر الى ملف تقييم الاراضي المباعة للمستثمرين الاجانب لاسيما في ظل النزاعات التي اثيرت اخيراً واضـاف " يجب الا نعالج الخطأ بخطأ ومصر حـاليا على عتبـة عصر استثماري جديد يحتاج الى متطلبات خاصة واليات ذات طبيعة معينة ".

تخفيض الضرائب

رئيس مـجلس ادارة شركـة اسمنت الهـلال صلاح الطبطـبائي بدا في بداية حديـثه سـعيدا لما الت اليـة الاحداث في مـصر واضـافا الحقـيقة التاريخية التي سيعقبـها تطورات وتغيرات ايجابية جمة، بيد انه اشار الى ان هناك هواجس ومخاوف عالقة في اذهان العـديد من المستثمرين ابرزها نسبة الضرائب التي تطبق عليهم لاسـيما في ظل صدور قوانين تطالب بزيادة نسبة الضـرائب على المستثمرين الاجـانب في البورصة المصرية، وهو مـا من شانه الحد من دخول الاسـتثمارات الـخارجية الى البلاد ، ويواصـل الطبطبائي" اضافـة الى ما سلف يجب علـى الحكومة الجديدة ان تعيـد النظر مجددا في قوانين التملك والعـقارات للاجانب ، من ناحية اخرى ارى ان الرحلة الحالية التي تمر بها مصر تتطلب دعم الدول المجاورة ومشاركات خارجية حيث يتم وضع اسس وقواعد للتعاون بين البلدان والدخول في مـشاريع مشـتركة لاسيما في ظـل الحاجة الى التخلص من ديون ثقيلة.

ولا شك ان مصر بحاجة الى صياغة قـوانين استثمارية جديدة ومرنة من شانها تسـهيل دخول وخروج الاموال من والى البلاد كما ان عليـها زحزحة نسبة الضرائب الى نسب معقولة لتساهم في تنشيط الاقتصاد.

ومن المفترض ان تضع جمهورية مصر العربية ملف الاستثمارات الاجنبية على قائمـة اولوياتها حيث يـجب ان تطمئن المستـثمرين، وتعـزز عامل الاستقرار مجددا وتسـهل القوانين والتشريعات وتفتح ابوابها امام الجميع .

السياحة

رؤية رئيس مجلس ادارة شركة المستثـمر العقاري عبدالرحمن الحمود اتت متـريثة، وسرعـان ما قال" الـوقت مازال مبكرا لكي نحكم عـلى المنظومة الاستثمارية في مصر لاسيما وان توجهات الحكومة الجديدة لم تتضح بعد ، بيد انه اكد على ضرورة جدولة الاوضاع التي كـانت قائمة قبل الثورة حيث كان الفساد مـسيطراً على المشـهد الاسـتـثـماري ، ولا شك ان كثـيراً من المستثمرين يخشون حـاليا ضـخ اموالهم الى قنوات الاقتصاد المصري في ظل نظام ذي طبيعة خاصة يحكم البلاد للمرة الاولى.

ورأى الحمود ان القطاع السـياحي يعد من اهم القطاعات الاقـتصادية المدرة للدخل التي يجب على الـحكومة الـجديدة الاهتـمام به، مـحذرا من خطورة الانسياق وراء المفاهيم الاستثمارية الخاطئة المتشددة التي من شانها تدمير النسيج الاقتصادي وتمزيق اوصاله لافتا الى خطورة الاستثثار بالسلطة .

ومن واقع خـبرته في حقل العـقـار رأى انه من الاهمـية اعـادة النظر في منظومة العقـار والبناء في مصر حيث يجب الابتـعاد عن المناطق الساحلية لاسيما في ظل التكـدس السكاني الحادث ، مـشيرا الى ان السوق المحلي قادر على استيعاب الحرف المختلفة ، لاسـيما وان مصر تتمل في طياتها مجالات استثمارية مهولة .

وحول قضـية استرداد املاك الدولة من قبل المستـثمرين الاجانب قال" ما ينبي على باطل فهو باطل ولا شك ان اي ارض او ممتلكات اخـذت بغير وجه حق يجب ان تعود ادراجها الى اصحابها من ابناء الشعب المصري .

لافتا الى ان الدولة تـحتاج الى وضع تشريعات وقوانين جديدة اكـثر مرونة وفقا لما تراه، وذلك لكي تستـطيع تعزيز استـثماراتها لاسيـما العربية التي يجب ان توضع على سدة الاستثمارات الخارجية .

ودعا الى الالتـفات الى قـانون الخصخـصة الذي من الممكن ان يوفـر للدولة افضل العوائد، اما اذا كانت المصلحة في منع القطاع العام دفة القيادة فلا ضرر ولا ضرار من القـيام بهـذا الاجراء شريطة ان يكون الهـدف خدمـة المصلحة العامة وليس الخاصة .

تغييرات جوهرية

جزم الخبير الاقتصادي حجـاج بوخضور على ان مصر تسير في طريق جديد لم تعهده من قبل ، مشيرا الى ان البلاد سـتـشهد تغييرات جوهرية لا مثيل لها في مجالات الاستثمار المختلفة حـيث سيتم اعادة توزيع اوجه الاستثمار مجددا .

لافتا الـى ان مصر تشتـمل على مجالات اقـتصادية متجـددة منها القطاع السياحي الذي لا يـقتصر على الجانب الـترفيهي فقط وان يـتـضمن الجانب الديني والثقافي والعلاجي .

اما القطاع الصنـاعي فلن يقل في اهميته عن نظيره السياحي حيث استبشر بوخضور خيرا وقال ان القطاع سيشهدا تحولا جوهريا شريطة وضع القوانين والتـشريعـات السليمـة المستندة الى الشـفافـية والوضوح لا المصالح والمحسوبيات .

وسرعان ما قال " الحكومة الجديدة ملزمة بـتحديد خارطة طريق الاستثمار وعليها تعديل القوانين والغاء قانون الضرائب والتملك وحركة الاموال بهدف تعزيز الاستثمارات الاجنبية والمساهمة في استقطابها لاسيما في ظل توقعات تشير الى ان الحكومة الجديدة ستواجة عقبات وصعوبات قد تحول دون تدافع الاستثمارات الخارجية الى البلاد .

ولفت بوخضـور الى ان العقبات قـد تنصب على الجانب السـياحي الذي قد يصطدم بالحكومة الجـديدة ذات الصيغـة الاسلامـية، موضحا ان القـطاع المـصري سيلعب دورا في الايام المـقبلة بشـان موضـوع الاصول المملوكة لاجانب خـلال فترة ما قـبل الثورة لاسـيما بعد ظـهور بوادر اشكاليات بين الاطراف الاجنبيـة المالكة للعقارات والحكومـة المصرية الراغبة في اسـترداد املاكها.

الاستثمارات الأجنبية بالأرقام

■ وفقا للارقـام المتوافرة فان هنـاك اكثر من 650 شركـة كويتيـة تعـمل في مصـر في مختلف المجالات.

● حجم الاسـتـثمارات الكويتـية في مـصر يتـضئ الى 15 مليار دولار مـوزعة في عـدة قطاعات اهمهـا التـشـيـد والبناء وقطاع الاتـصـالات والخـدمـات الماليـة والسـيـاحـة والتجارة.

● المصريون يستـثمرون في الخارج بحوالي 120 مليار دولار.

● كشفت دراسة حديثة عـن انخفاض كبير في حجم الاسـتثمارات الاجنبـية منذ اندلاع ثورة 25 يناير بسبب عدم اسـتقرار الاوضاع خلال العام الماضي لتصل الى 2,2 مليار دولار فقـط خـلال السنة الماليـة الماضـية 2010 /2011.

● صافي الاسـتـثمارات الأجنبـية المبـاشرة بمصـر كان منذ ثـلاث سنوات اكثـر من 13 مليار دولار ثم انـخفض نتيجة للأزمـة الماليـة العالمـية بإعلان إفلاس بنك ليـمان برادر في اغـسطس من عام 2008 حـيث وصلت الى 5,5 مليار دولار ثم الى 2,2 مليـار دولار خلال العام الماضي 2011.

● اسـتـثمارات كل من الإمـارات والمملكة العربيـة السـعـودية، شهدت زيادة مـلحوظة خلال الربع الثـاني، حيث بلغت الاسـتـثمارات الإماراتية التي احتلت المرتبة الأولى من حيث الاسـتـثمارات العربيـة الى 186 مليون دولار مقارنة بـ140,1 مليون دولار في الربع السابق له، كما تلتـها الاسـتـثمارات السعودية والتي نمت بشكل قـياسي بلغ 440٪ لتـصل الى 109,2 مليون دولار مقابل 20,2 مليون دولار في الربع الأول.